الأداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب-دراسة مستقبلية

الدكتور محمد ميسر فتحي(*)

الملخص

ارتكز الأداء الاستراتيجي الامريكي تجاه دول الشرق الأوسط ومتغيراته، على أسس ودوافع عدة مكنتها من تحقيق الهيمنة الامريكية واستثمار مصالحها على حساب دول المنطقة، وضمن هذا الأداء، قدمت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الوثيقة الاستراتيجية في 18 كانون الأول 2017، التي تمركزت حول مبدأ "أميركا أولاً"، لتحدد اتجاهات الأداء الاستراتيجي الامريكي المستقبلي في صياغة وسائل التعاون والتقاطع او العداء فضلاً عن المصالح والتهديدات، ضمن آليات استخدام القوة او التهديد بها.

وضمن المشاهد المستقبلية للمنطقة العربية والشرق الأوسط برمته يؤخذ على تلك الاستراتيجية إنها لم تتضمن أي تعهد أمريكي لتعزيز عملية السلام والاستقرار في العالم لا سيما الشرق الوسط، وبذلك سيتجه الأداء الاستراتيجي الأمريكي نحو سياسات متعددة، من ضمنها سياسة المحاور وافتعال الازمات بدلاً من حلها، ومنع الاستقرار، لإدامة مصالحها فضلاً عن مشاغلة القوى الكبرى التي تسعى الى ضمان مصالحها أيضاً ومنافسة من الوجود الامريكية في المنطقة.

(*)مدرس الإستراتيجية والدراسات المستقبلية، كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل.

الكلمات المفتاحية: الأداء الاستراتيجي الأمريكي، مستقبل الشرق الأوسط، استراتيجية الرئيس دونالد ترامب، السلام الأمريكي.

المقدمة

لا تزال منطقة "الشرق الأوسط" تمر في مرحلة التحول والتغيير الاستراتيجي نحو تكوين نظام إقليمي جديد في ظل بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة سمحت للقوى الدولية بأداء أدوار مؤثرة فيها، سعياً لتشكيلها تبعاً لمصالحها. وأصبحت تواجه عديداً من التحديات والنزاعات والازمات المحلية التي تعيشها المنطقة، فضلاً عن الاستقطابات في البيئة الإقليمية والدولية التي يغلب عليها العلاقات التنافسية والصراعية لاسيما بين القوى الكبرى لفرض هيمنتها الجيواستراتيجية على إدارة التفاعلات في المنطقة، كما أن التنافس محتدم بين القوى الدولية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة) فضلاً عن تنافس القوى الإقليمية (تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية و"اسرائيل")، بهدف تعزيز من مصالحهم ومكانتهم وتعزيز مستويات تأثيرهم الاقليمية والدولية.

ويعد "الشرق الأوسط" الاقليم الأكثر قابلية للتأثر بمتغيرات النظام الدولي بحكم قدراته وإمكانياته محدودة التأثير، وضعف تماسك دوله، لاسيما أمنياً واقتصادياً وسياسياً، واتساع نطاق وعمق الصراعاتها فيه، وأزماته البنيوية، التي يتضح مدى حدتها من الأحداث التي تمر به من (صراعات ونزاعات بين هويات وطنية، وقومية، ودينية وطائفية ومذهبية، وتحركات انفصالية، وولاءات استبدلت بالدين، أو العشيرة، أو العرق وتنظيمات متطرفة ومسلحة)، يتسع نطاق تأثيرها على اغلب دول المنطقة بفعل الدعم الدولي الخارجي، بهدف المساهمة في صياغة مستقبلها بما يتلاءم مع مصالح واهداف تلك القوى.

وقد عكف المخططين الاستراتيجيين، بوضع تحليلات ومدركات ذات طابع عالمي عن المتغيرات والاقاليم الحيوية والفرص التي تعزز المصالح والاهداف الامريكية والتهديدات الواجب مواجهتها، بما إن كل اقليم في العالم ينطوي على أهمية محددة تصب في المصالحة الأمريكية، فإنه يجري التركيز على أقاليم محددة أكثر من سواها تبعاً لاهميتها الجيوستراتيجية، ومنها "الشرق الأوسط" الذي اخذ مكانة كبيرة في الفكر والاداء الاستراتيجي الأمريكي.

أهمية البحث: تتبدى اهمية دراسة الاداء الاستراتيجي الامريكي ازاء الشرق الاوسط في الوقوف على حقيقة الاداء الاستراتيجي الامريكي وكيفية تعامله مع متغيرات الشرق الاوسط وبناء نظامه الاقليمي للتأثير في مستقبله.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في التعرف على مرتكزات الاداء الاستراتيجي الامريكي واهم الاشكاليات التي انعكست على واقع الشرق الاوسط بسبب ذلك الاداء، فضلاً عن تقيم نجاح الاداء الاستراتيجي لإدارة الرئيس ترامب في تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط.

اشكالية البحث: يثير موضوع البحث إشكالية تتمحور حول التساؤل الأتي: ما مدى تأثير الاداء الاستراتيجي الأمريكي في مستقبل الشرق الأوسط، وهل ان تحركات القوى الاقليمية فيه تتفق او تأتي استجابةً لاهداف وتطلعات استراتيجية الرئيس دونالد ترامب، ام هل بأمكان دول المنطقة الحد من تأثير الاستراتيجية الامريكية وضبط مسارات مستقبل الشرق الاوسط نحو الاستقرار؟

فرضية البحث: تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: هناك علاقة وثيقة بين الاداء الاستراتيجي الأمريكي وتأزم مستقبل الشرق الاوسط، وهي علاقة تبعية واعتماد غير متماثل بين الولايات المتحدة وبين دول الشرق الاوسط كافةً، تبنى على اساس فرض القيم الراسمالية وتقديم المصالح الامريكية باستخدام القوة او التهديد بها، او عبر عقد صفقات المساومة تبعاً لمنطلقات الصراع والتنافس والتعاون مع دوله.

- **ما ادوات ووسائل الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط؟**
- **ما دوافع الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط؟**
- **هل تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط؟**
- **ما مدى تحكم الولايات المتحدة الامريكية بسياسات وتوازنات القوى الاقليمية في الشرق الاوسط، وهل الاداء الاستراتيجي الامريكي هو صمام امان لاستقرار دوله؟**

مناهج البحث: ضمن إطار البحث ومتطلباته، تم اعتماد المنهج الوصفي–التحليلي لتحديد اهداف ودوافع الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ودراسة وخصائصها، فضلاً عن منهج دراسة الحالة والمنهج الوظيفي لتحديد مرتكزات الاداء الاستراتيجي الامريكي وتأثيره في بيئة الشرق الاوسط، كما اخذنا بتطبيق المنهج الاستشرافي–الاحتمالي المستقبلي لصياغة سيناريوهات واحتمالات مستقبل الشرق الاوسط في ظل التفاعلات الاقليمية والدولية.

هيكلية البحث: قسمنا هذا البحث على محاور عدة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:–

المحور الأول: المرتكزات والدوافع الجيواستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

المحور الثاني: استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي ترامب تجاه الشرق الاوسط

المحور الثالث: مستقبل الشرق الاوسط في ظل الاداء الاستراتيجي الامريكي

المحور الأول: المرتكزات والدوافع الجيواستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

اولاً– مرتكزات الاداء الاستراتيجي الامريكي في الشرق الأوسط

انطلقت الولايات المتحدة الامريكية للتعامل مع دول الشرق الأوسط ومتغيراته من مرتكزات عدة مكنتها من تحقيق واستثمار مصالحها، وكان من بين تلك المرتكزات ما يأتي:

1: الموقع الجيواستراتيجي للشرق الاوسط: كانت لا تزال منطقة "الشرق الأوسط"* تعدّ أهم مناطق العالم الجيواستراتيجية للقوى العظمى، وتبعاً لأهميتها الاقتصادية والتجارية في السوق العالمية، وما تحتوي عليه من الممرات المائية ومصادر الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي الذي تستحوذ على النسبة الاكبر من احتياطي العالم بمايقارب 42.8%، أي 80 تريليون م3، مقابل 30.4% لمنطقة أوروبا ومعها أوراسيا،[1] فضلاً عن مكانها في البعد الإنساني والحضاري والثقافي العالمي، أصبحت ميداناً للصراع بين الإمبراطوريات عبر التاريخ لدرجة أنه ساد الاعتقاد بإن من يريد السيطرة على العالم يجب إن يسيطر على هذه المنطقة أولاً التي تعدّ امتداداً حيوياً لاوراسيا. فالقوى الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية التي تتصارع في الشرق الأوسط، إنما تعمل ذلك لتثبيت مكانتها في القرن الحادي والعشرين، والحفاظ على مراكز تأثيرها، وضبط علاقاتها مع القوى الدولية والاقليمية في المنطقة، كما حصل في اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا في بدايات القرن الماضي عام 1914.[2] وبذلك حظي الشرق الاوسط بمكانة جيواستراتيجيه مهمة للولايات المتحدة الامريكيه والقوى الدوليه المنافسة، اذ إنها تعد منطقة نفوذ ومصالح تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، والسيطرة عليها تتيح لها إمكانية الهيمنة على النظام الدولي، عبر الوجود المباشر فيه وإقامة القواعد العسكرية، ونشر الأساطيل البحرية، وحيازة النفوذ في دوله.[3]

2: التحالفات والشراكات الاستراتيجية: اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء وإقامة عديداً من التحالفات الدولية تحت قيادتها وتوجيهها لدعم مصالحها في إدارة التفاعلات الدولية، فضلاً عن ادامة هيمنتها الجيواستراتيجية على الاقاليم الحيوية. لذلك أخذت التحالفات التحالفات بانواعها العسكرية والسياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية مكانة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية كونها أحد أهم الأدوات في تحقيق التفاعل الكامل في

السياسة الدولية التي ساعدت في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية. كما أقامت الولايات المتحدة عديد من معاهدات التحالفات في الشرق الاوسط، إذ عقدت تحالف مع السعودية منذ عام 1951 التي بموجبها استأجرت الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية، والتحالف العسكري مع ليبيا في 1954، وفي 24 شباط 1975 وقعت اتفاقية مع الكويت بعنوان (المساعدة المتبادلة للدفاع والإمداد بالمعدات والخدمات الدفاعية). وفي 21 حزيران عام 1975 تم توقيع اتفاقية حماية عسكرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تم التوقيع على اتفاقية للتسهيلات العسكرية مع سلطنة عمان في 4 حزيران عام 1980 تتيح للولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام قواعدها العسكرية، كذلك عقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراق"Strategic Framework Agreement for a Relationship of Friendship and Cooperation between the United of America and the Republic of Iraq" سنة 2008[4]. كما إن جميع تلك الاتفاقيات تم تجديدها بمعاهدات وصفقات جديدة لاسيما بعد الحراك الشعبي العربي 2011 [5]، وتعد "إسرائيل" والكويت والاردن والمملكة العربية السعودية حجر الزاوية في منظومة التحالفات الأمريكية.

ومما لا شك فيه، إن التحالفات والشراكات الإستراتيجية الأمريكية تستند إلى نظريات تشتق من الاهمية الجيواستراتيجي والمصالح الحيوية للشرق الأوسط، فهي تعتمد على الحلفاء الإقليميين في تأمين مصالحها، وقد تتخلى عنهم عندما ترى انهم أصبحوا عبئاً عليها او أنهم فقدوا دورهم لصالح دول اخرى، إذ أن المهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الحيوية.[6] كما اتجهت الإدارة الأميركية الجديدة نحو اعتماد صيغ مختلفة للتحالفات، تتمثل باتحالف مع الشركات الأمنية والاقتصادية والمنظمات الانسانية ومنظمات المجتمع المدني العابر للقومية

والصداقات مع رجال الاعمال والقنوات الإعلامية بهدف إدخال تغييرات في بنية المجتمعات بما يؤمن دعم مصالحها على المستويين الشعبي والرسمي. [7] ويعدّ الدور الأمريكي في تعبئة الاحتجاج والحراك الشعبي العربي خير مثال على ذلك باستعمال الأدوات الدبلوماسية العامة والشبكات والمنظمات المجتمعية وفي مقدمتها "معهد اينشتاين" لمؤسسه جين شارب الذي قام بإعداد مجموعة من القيادات في أساليب التأثير غير العنيف، كما نفذت عديداً من المؤسسات الأمريكية تدريبات لإعداد مجموعات فاعلة من الشباب العربي منذ عام 2005 على برامج تحمل عنوان "الديمقراطية والتنظيم السياسي" ومن تلك المؤسسات والمنظمات (المعهد الجمهوري الدولي، الصندوق القومي للديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني،ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية..). [8]

3: ادامة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الاوسط: لقد عمدت الولايات المتحدة على نشر قوتها العسكرية في جميع أنحاء العالم واستعمالها أو التهديد باستخدامها بصورة شرعية او غير شرعية، لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتتواجد القوات الأميركية وبجميع أصنافها وبوجه دائم، في سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والكويت، والعراق، وتركيا و"إسرائيل"، وتركمانستان وقيرغيزستان، وأفغانستان وباكستان، وفق صياغات وصور عديدة من الشراكات او الاحلاف الامنية والعسكرية او الاتفاقيات الامنية المتبادلة، الثنائية او الجماعية.[9] كما تشير التقرير الامريكية ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل دائماً على اعادة هيكلة ونشر وجودها العسكري في الشرق الأوسط والمناطق الحيوية الاخرى بحسب طبيعة التهديدات والمصالح المتغيرة.[10] وقد ضاعفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدد القوات والمدنيين العاملين بوزارة الدفاع في الشرق الأوسط إلى 54،180 ألفاً، مقارنة بـ40.510 خلال الـ4 أشهر الأخيرة أي بنسبة زيادة 33% تقريباً.[11] ويذكر مدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية في

جامعة جورج تاون – كلية الشؤون الدولية في قطر: بان الوجود العسكري الأميركي لم يكن على هيئة إملاءات فقط، ولكن مظلة أمنية تأتي تبعاً لقرارات سياسة واعية من جانب اغلب دول الخليج العربي. بهدف مكافحة الارهاب والقضاء على القرصنة، ومعالجة الازمات المنتشرة في سوريا واليمن والعراق، فضلاً عن إحتواء إيران. (12)

4: الحيلولة دون خضوع المنطقة لسيطرة قوة دولية منافسة: تعمل الولايات المتحدة على ترسيخ وتثبيت هيمنتها على العالم بشكل اساس لاسيما في الشرق الأوسط، وتجذير سياسة القطب الواحد التي تؤشر حالة النفور الدولي من السيطرة الامريكية على السياسة الدولية، وتعالي الأصوات من مناطق شتى من العالم من اجل تصحيح الخلل القائم في التوازنات الجيواستراتيجية للعلاقات الدولية. وانطلاقاً من ذلك نلاحظ إن الإدارة الأميركية تقوم بإعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط بما يتلاءم مع مصالحها في المنطقة، والتأكيد على ما يضمن تفوق "إسرائيل" وهيمنتها على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجيا، لتكون حارساً أميناً للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، وبالتالي فأحد الأهداف الأمريكية الأساسية المقبلة هو إجبار جميع الدول العربية والإسلامية على التخلي أي نشاطات تسليحية او نووية يمكن إن تهدد "إسرائيل" مستقبلاً من جهة. كما ان الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه صوب عدم السماح بتنامي دور أي قوة إقليمية أو دولية في المنطقة لا سيما التي تتعارض أهدافها وغاياتها مع المصالح الأمريكية من جهة أخرى، وتأتي إيران في مقدمة الدول الإقليمية التي تهدد الاستقرار في المنطقة ككل، فضلاً عن مقاومة من الدور الروسي والصيني في المنطقة. (13)

5: الاسواق والدبلوماسية التجارية: ما زالت المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية تخضع في جزئها الكبير الى التبعية، وتأخذ شكلاً عاماص هو تصدير

موارد الطاقة مقابل استيراد السلع الصناعية والاسلحة. ويعد الشرق الاوسط منطقة اقتصادية ذات أهمية حيوية في الاستراتيجية الامريكية، ففي عام 2017 تجاوز قيمة الصادرات الامريكية 220 مليار دولار، كما أن ثلث تجارة الاسلحة الامريكية تصدر الى الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد تشير احصائيات معهد سيبري الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم "أن ثلث الأسلحة التي بيعت في الحقبة الممتدة ما بين 2013 و2017 ذهبت لمنطقة الشرق الأوسط وهو ما يشكل نسبة 32 %". وذكر المعهد في تقريره السنوي الذي نشره اليوم الاثنين 12 آذار 2018 "أن معظم دول المنطقة متورطة في نزاعات مسلحة وتنافس استراتيجي، تدفعها نحو سباق التسلح، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بعد الهند، متبوعة بمصر والإمارات العربية المتحدة، وإن الولايات المتحدة تستخدم صفقات الأسلحة كأداة للسياسة الخارجية بما يضمن بقاؤها أكبر مصدر للأسلحة خلال الاعوام المقبلة".[14] وعبر هذه التجارة تمكنت إلى اليوم من تثبيت هيمنتها وضمان مصالحها الحيوية، وعندما لا تستطيع التدخل بصورة مباشرة في مواجهة فإن سلاحها جاهز للبيع وتأزيم المشاكل والدخول في حلقة الصراع والحرب.[15]

ومن ثم لجأت الى توظيف الدبلوماسية التجارية لتوجيه الروابط الاقتصادية وتوسيع مجالاتها مثل بروتوكول "المناطق الصناعية المؤهلة" "كويز" المنعقد بين مصر وإسرائيل الولايات المتحدة في عام 2004، الذي كانت الاردن قد وقعته منذ عام 1996، بعدّه منطقة تجارة حرة تستهدف دفع الاستقرار السياسي والاقتصادي عبر زيادة رقعة التبادل التجاري والاستثمارات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بما يتخطى حدود الشؤون الأمنية التقليدية، فضلاً عن توسيع التعاون مع "اسرائيل" اقتصادياً.[16] كما عادت تلك البرتوكولات بالمنفعة على الأطراف كافة، فمن وجهة النظر الإسرائيلية، سهّلت عليها هذه المناطق القيام بأعمال تجارية مع الدول

العربية. ومن وجهة النظر المصرية، أنقذت هذه المناطق صناعة الغزل والنسيج لديها وعززت قدرتها على الوصول إلى الأسواق الأمريكية، وفي الوقت نفسه، نجحت الولايات المتحدة في الافادة من نفوذها الاقتصادي لتعزيز السلام في المنطقة. (17)

ثانياً : الدوافع والأهداف الإستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط.

يقدم الخطاب والاداء الاستراتيجي الأمريكي المعلن أهداف مثالية، عن عالم أكثر أمناً وديمقراطية ورخاء، فضلاً عن منع انتشار التكتولوجيا النووية والسلاح النووي، لصالح الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي، مع تقديم المصالح الأمريكية على حساب مصالح دول العالم. لكن عند تحليل الاداء الاستراتيجي الامريكي نرى صعوبة في مطابقة الاهداف المعلنة مع الاداءالامريكي الذي يسخر اهداف ومصالح دول العالم لخدم الاهداف الامريكية، وبذلك يجب علينا ان نحدد اهداف ودوافع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، كما يأتي:

1 : الحفاظ على أمن (إسرائيل) وتفوقها: بالرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" لا تقوم على التماثل..إذ تتولى الأولى توفير الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الواسع لدعم وجود "إسرائيل"، إلا إن التحالف الاستراتيجي بينهما يحقق الفائدة للطرفين، إذ أنها تحمل في طياتها العديد من المنافع للولايات المتحدة، اهمها ما يأتي:-(18)

- "إسرائيل" هي الحليف الشرق أوسطي الذي تتطابق مصالحه مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة، من ناحية تعزيز الوجود او خدمة المصالح الامريكية، وعلاوةً ذلك برزت "إسرائيل" كمورّد رئيس للمواد الدفاعية للجيش الأمريكي، وفي كثير من الحالات، شاركت شركات إسرائيلية مع نظيراتها الأمريكية في تعزيز آفاق المبيعات للجيش الأمريكي إلى بلدان اخرى، فضلاً

عن التعاون في مجالات تصنيع الاسلحة، وتبادل الخبرات في مجال الحروب الالكترونية والأمن السيبراني.

- تشكل "إسرائيل" حصناً لمواجهة الحركات الإسلامية في بلدان المشرق العربي، كالذي تجسده حركة "حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، فيما يساعد الدعم العسكري الأمريكي على تعزيز الردع الإسرائيلي ضد الدول المعادية والأطراف الفاعلة من غير الدول، في حين أن الاسلحة النووية وغير النووية التي تم تخزينها مسبقاً في إسرائيل، متاحة لدعم خطط الولايات المتحدة الطارئة في شرق البحر المتوسط والخليج، فضلاً عن ذلك تعدّ إسرائيل حقل تجارب للأسلحة المطورة ومساهمة في تطوير مفاهيم خوض الحروب.
- قدمت "إسرائيل" إسهامات عديدة تحسّن قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحديات الأمنية عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي، فقد ادت التجارب العسكرية الإسرائيلية منذ حقبة طويلة دوراً هاماً في تشكيل "أسلوب الولايات المتحدة في الحرب" على سبيل المثال "صياغة مفهوم المعركة البرية–الجوية في السبعينيات، ومنهج الولايات المتحدة في إخماد الدفاع الجوي في الثمانينيات، ومنهجها عقب أحداث **11** أيلول**2001** في مكافحة الجماعات المتطرفة".

2: نشر الديمقراطية الأمريكية: طورت الولايات المتحدة إستراتيجية لصياغة الشروط المسبقة لتطبيق الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط، التي ترتكز على احترام حقوق الأفراد وعدم كبت آراءهم وطموحاتهم وتوجهاتهم، وتعزيزاً لذلك أعلن البيت الأبيض في وثيقة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في **16** /**3**/ **2006**، التي عكست أولوية الالتزام بحماية الامن القومي الأمريكي انطلاقاً من محورين أساسيين: – [19]

- العمل على إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادي.
- ودفع الديمقراطية الحقيقية ومواجهة تحديات عصرنا.

وتضامناً مع تلك الاستراتيجية، جاء الاداء الإستراتيجي الامريكي من تنفيذ خطط ومشاريع أخرى كان من أهمها "مشروع برينستون"، الذي أكد فيه ضرورة مساعدة الولايات المتحدة للمجتمع الدولي لإقامة حكومات ديمقراطية مسؤولة تتمتع بدعم شعبي وتحترم حقوق الأفراد وخاضعة للمحاسبة من شعوبها، كما ان الولايات المتحدة سيكون لها شركاء فاعلون وحقيقيون في مجال مكافحة الإرهاب، فضلاً عن توظيف شعوب تلك الدول في مجالات التطور والبناء الأمر الذي يبعدهم عن إيديولوجيات العنف والإرهاب. (20)

وتبعاً لتلك الإستراتيجية اخذت الديمقراطية مكانة متقدمة في منظومة الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وبالرغم من هذه التوجه الأمريكي لنشر الديمقراطية، فإن الواقع يؤشر إن البراغماتية الأمريكية لا تزال تؤدي دوراً اساسياً في المجال، فدعوة نشر الديمقراطية ومبادئ الحرية والمساواة والعدالة في الشرق الاوسط بدأت تتضح أنها لم ترتبط بالنزعة المثالية للولايات المتحدة بقدر ارتباطها بتحقيق المصالح الأمريكية ومصالح الحلفاء الليبراليين وسعيهم للسيطرة والهيمنة على موارد الطاقة (21). كما تعددت أشكال وأساليب الاداء الاستراتيجي الامريكي في تغيير الأنظمة السلطوية وضمان التحول الديمقراطي، تبعاً لمصالحها وأهدافها، ضمن أساليب ثلاثة هي:– (22)

أ– التحول من أعلى السلطة: ويتم تغيير النظام السياسيوالاتجاه نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام السياسي أنفسهم الذين يؤدون دوراً حاسماً في إجراء ذلك التحول ويمكن أن يتم من القيادة السياسية المدنية أو القيادة العسكرية للنظم الغير ديمقراطية.

ب- التحول تبعاً لآليات التفاوض: يحدث التغيير عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار بناء مع القوى السياسية الدولية ومع القوة والنخب السياسية والاجتماعية المحلية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإقامة نظام ديمقراطي بديل.

جـ- التحول بالحراك والثورات الشعبية: ويقصد بذلك إن التحول الديمقراطي إما إن يأتي بعد الصراعات والحركات الاحتجاجية من جانب التنظيمات الشعبية والقيام باعمال العنف من جانب القوى والنخب السياسية الرافضة للوضع القائم أو عبر المظاهرات السلمية، لتدفع القيادات السلطوية للخضوع لارادتها، والبدء بالإصلاحات المطلوبة، منعاً لتفاقم الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية وسعياً لاحتوائها ومن بين أهم تلك النماذج عملية التغيير والتحول التي تشهدها الدول العربية بالرغم من وجود التأثير الخارجي والحراك المحلي. (23)

3 : امن الطاقة: يُعد أمن الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر في توجهات القوى العالمية الجيواستراتيجية، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة تحدد مكانتها وقوتها ومدى تأثيرها في البيئة العالمية، كما أن أمن الطاقة اهم اسباب التنافس والصراع والازمات الدولية والاقليمية، لاسيما الشرق الاوسط الذي يحتوي على مخزون هائل من الطاقة. (24) **وتعدّ منطقة الخليج العربي، منذ أمد بعيد، ذات أهمية للسياسة الخارجية الأمريكية، ولذلك فقد انطلق الاداء الإستراتيجي الأمريكي تجاهها الى ضرورة السيطرة على مناطق النفط والغاز الطبيعي الحيوية، كونها جزءً من السياسة القومية للطاقة التي وضعتها الإدارات الامريكية التي تعد أمن الطاقة مكوناً أساسياً للأمن القومي وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم، فضلاً عن إحكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية يسهل التحكم في الاقتصاد العالمي ومواجهة الدول المنافسة. وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "وليم كوهين" في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس عام 1997 بقوله: "نحن لا**

نريد الصراع نداً لند بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك". (25)

4 : استمرار حالة الفوضى وعدم لاستقرار السياسي والامني: مما لا شك فيه، اصبحت حالة عدم الاستقرار إحدى السمات الهيكلية لإقليم الشرق الأوسط، التي تطورت بفعل عديد من العوامل المتداخلة وشكلت ملامح بيئته الإستراتيجية، وأدت بدورها إلى دخول دوله وشعوبه ضمن "حلقات مفرغة" من العنف السياسي والطائفي والعرقي بمستوياته وأشكاله المختلفة. كما إن الحالة الأمنية للإقليم تشهد تدهوراً أكثر حدة مما ساد في العقود السابقة، والانتقال من حالة' عدم الاستقرار' إلى حالة "التفكيك" و"التقسيم" نتيجة تصاعد أنماط التهديدات غير التقليدية التي تواجه دول وشعوب الإقليم وأطرافه الرئيسة.(26)

وبالرغم من ان الهدف المتوقع من التغيير السياسي العربي، هو إسقاط النظم الاستبدادية والانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية – المدنية وهو ما حدث بالفعل في تونس ومصر وليبيا واليمن، لكن في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظم السياسية القديمة والجديدة، وعناصر الحراك الشعبي باتجاهاته المتعددة المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، فضلاً عن المصاعب السياسية والاقتصادية والأمنية، ادخلت المرحلة الانتقاليه في صراعات سياسية ممتدة وأكثر عنفا وعمقا، وكذلك طرحت تلك المرحلة إشكاليات تحتاج الى جهد كبير واتفاقات بين النخب والاحزاب السياسية، مثل عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية والقوى العلمانية، والوظيفة المحددة للجيوش في النظم الجديدة، كما يثار الجدل حول التعامل مع السلبيات الموروثة من النظم المنهارة متمثلة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية، وقد يفرز نوعية المحسوبية

والفساد نفسها، والاتجاه لتشكيل ما يسمى "الثورة المضادة لقوى التغيير" مدفوعاً من قوى خارجية لا ترغب بالتغيير حفاظاً على مصالحها، وإجمالا فإن كل ما سبق يمثل أشكالا لما يعرف بـ استدامة الفوضى وحالة عدم الاستقرار، بشكل يقلل من تحقيق التغيير المنشود.[27]

5 : رفض تشكيل نظام سياسي إسلامي: شكلت ظاهرة الإسلامي السياسي هاجس خوف وقلق للولايات المتحدة، وجاء موقفها متشدداً تجاه الحركات الإسلامية، سواء الجهادية أو الدعوية منها بجميع مؤسساتها، بعد الحراك الشعبي العربي في الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى التدخل وبأساليب وذرائع منتوعة لمنعهم من الوصول الى السلطة حتى وان تم ذلك بآليات دعم الديمقراطية، وانطلق الأداء الإستراتيجي الأمريكي للرئيس ترامب تجاه تلك الحركات، تبعاً لمرتكزات عدة هي :ـ[28]

- إفشال وتدمير أي محاولة لإقامة نظام سياسي إسلامي أو تجربة إسلامية غير مرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عبر تأجيج الخلافات الحزبية بأبعاده المختلفة.
- وقف عملية تبلور المشاريع الإسلامية على اختلاف أنواعها.
- إن أي نسق عقائدي مبني على روح الشريعة الإسلامية السمحاء وإثارة العالم ضده كونه تهديداً للمصالح الغربية والأمريكية.
- عدم الاعتراف بالحركات الإسلامية ورفض التعامل معها بوصفها قوى سياسية، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر الذي عدّها ترامب تياراً متطرفاً.
- أثارة النزاع والتصادم بين المرجعيات الدينية والمرجعيات السياسية.[29]

6 : مكافحة الارهاب: ترتكز الاستراتيجية الدولية الامريكية على صناعة او البحث عن عدو خارجي، يتم المبالغة في توصيف خطره، ويُستخدم مسوغاً لتوحيد المجتمع الأمريكي نحو مصالحها الخارجية ووسائل اداؤها بالقوة الصلبة او الناعمة

وإكسابها الشرعية، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تعد منطقة الشرق الأوسط حسب المنظور الأمريكي مصدراً لمعظم الحركات المسلحة التي تدعو إلى استهداف المصالح الأمريكية. بما إن العلاقات الدولية تحكمها المصالح، فإنه لا توجد أية مشكلة لدى الولايات المتحدة في التقارب مع الاعداء من الدول وبقية الحركات المسلحة في سبيل تحقيق المكاسب وضبط حدود التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة، ومنع ظهور قوة إقليمية يصعب التحكم او التأثير في سياساتها وقراراتها الخارجية. (30)

وبقدر تعلق الأمر بخطاب الإرهاب ومكافحة الإرهاب، فإن التحليل الدقيق لذلك تكشف لنا عن ارتباطه بالهيمنة الأمريكية على نحو الآخر، كما ان حيوية هذا العامل تكمن في تناقضاته التي جمعت ما بين استراتيجيتين "الفوضى" و"البناء" الأمريكية التي تؤكد عدم جدية الإدارة الأمريكية في مكافحة الارهاب بالعراق وسوريا وليبيا الذي يقدم مكاسب للإدارة الأمريكية، فهذه السياسة الأمريكية "الفوضوية الخلاقة" تعمل على تجفيف منابع الإرهاب في العالم وفي الوقت ذاته تسببت به، قسراً، بمنبع جديد للإرهاب في العراق وسوريا لتجعل من دول المنطقة الضعيفة حاضنة او منبع للإرهاب وميدان بديل عن دول العالم المتقدمة. (31)

المحور الثاني: استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي ترامب تجاه الشرق الاوسط

استخدمت الولايات المتحدة عديداً من الاستراتيجيات والآليات تجاه مختلف قضايا السياسة الدولية الجيواستراتيجية وفرضت رغبتها وتطلعاتها على بقية دول العالم للعمل بما يتفق مع مصالحها وأهدافها في تحقيق السيطرة والهيمنة على النظام الدولي والنظم الاقليمي.

أولاً: استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب

قدمت إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"*، وثيقتين حددت مسارات ومستقبل اداؤها الاستراتيجي العالمي والاقليمي، تمثلت الاولى: بإعلن الاستراتيجيّة الجديدة للأمن القومي الأميركي في 18 كانون الأول 2017، التي تمركزت حول مبدأ ترامب "أميركا أولاً"، وتلى ذلك الإعلان عن الاستراتيجية الدفاعية الامريكية الجديدة في 19 كانون الثاني 2018، لتؤكدا على أربعة مبادئ رئيسة هي: حماية الولايات المتحدة والشعب الأميركي، ودعم الازدهار، والحفاظ على السلام بإظهار القوة، وتوسيع النفوذ الأميركي، فضلاً عن ذلك انطوت على تحديد التحديات الرئيسة للولايات المتحدة في العالم وعلى رأسها الصين وروسيا بعدّهما قوتين منافستين، والدول التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية، فضلاً عن تهديد الجماعات الإرهابية[32]. ومن أبرز ملامح تلك الاستراتيجية مايلي: [33]

1- حماية الولايات المتحدة والشعب الأميركي، ويتم ذلك عبر:

- "تعزيز السيطرة على الحدود وإصلاح نظام الهجرة لحماية الوطن واستعادة السيادة.
- معالجة التهديدات العابرة للحدود الوطنية (الإرهابيون الذين يرتكبون القتل والقمع والرق، والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية التي تمزّق مجتمعاتنا بالمخدرات والعنف).
- استهداف التهديدات في مصدرها قبل وصولها إلى الحدود لتسبب اضراراً للشعب الأميركي.
- حماية البنية التحتية الحيوية والشبكات الرقمية.
- نشر نظام دفاع صاروخي متعدد الطبقات للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الهجمات الصاروخية.

2- تعزيز الرخاء الأميركي، ويتحقق ذلك عبر:

- **تجديد الاقتصاد الأميركي وتفعيل الدبلوماسية التنافسية لصالح العمال والشركات الأميركية.**
- **عدم التسامح مع الانتهاكات التجارية والسعي لبناء علاقات اقتصادية حرة وعادلة.**
- **تحقيق النجاح في المنافسة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين.**
- **ادامة الريادة الامريكية في مجال البحوث والتكنولوجيا والابتكار وحمايتها.**
- **حماية أسواق الطاقة العالمية، بما يعزز فوائد التنويع وصولاً إلى الأمن الاقتصادي والقومي.**

3- الحفاظ على السلام بالقوة، ويتحقق هذا المبدأ عبر:

- **إعادة بناء القوة العسكرية الأميركية لضمان بقاؤها في المرتبة الأولى عالمياً.**
- **استخدام الولايات المتحدة جميع الأدوات الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية لحماية مصالحها.**
- **تعزيز قدراتها في مجالات عدة –بما في ذلك الفضاء والإنترنت وغيرها.**
- **زيادة دعم حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها قوتها وحماية المصالح المشتركة، وتحملهم مسؤولية أكبر للتصدي للتهديدات المشتركة.**
- **الحفاظ على توازن القوى اقليمياً ودولياً لصالح الولايات المتحدة في مناطق العالم الرئيسة من: الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط.**

4- تعزيز النفوذ الاميركي:

- **مواصلة تعزيز النفوذ الأميركي في الخارج لحماية الشعب الامريكي وتعزيز الازدهار.**

- **زيادة جهود تنافس الدبلوماسية الامريكية لتحقيق نتائج أفضل في مختلف المجالات –الثنائية والمتعددة الأطراف وفي مجال المعلومات –لحماية المصالح الأميركية، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة للأميركيين.**
- **السعي إلى إقامة شراكات مع الدول ذات التوجهات المماثلة من أجل تعزيز اقتصادات السوق الحرة ونمو القطاع الخاص والاستقرار السياسي والسلام.**
- **التركيز على قيم سيادة القانون وحقوق الفرد التي تعزز الدول القوية والمستقرة والمزدهرة وذات السيادة.**
- **قيام مؤسسات السياسية الخارجية الأميركية باظهار النفوذ الامريكي في العالم كقوة إيجابية تسهم في تحقيق السلام والازدهار وتنمية المجتمعات الناجحة."**

ومن الملاحظ عن استراتيجية الرئيس ترامب المرتكزة على مبدأ "أمريكا أولاً"، انها تقدم المصالح الأمريكية فوق كل اعتبار ولها الأولوية حتى على حساب القيم والأفكار، ولا تقدم حلولاً حقيقيةً للأزمات والقضايا الدولية والاقليمية، بقدر ما تسعى الى الانفراد واستعادة هيمنتها على مجمل تفاعلات النظام الدولي، عبر التركيز على تنمية وتعزيز الاقصاد الامريكي، وزيادة قوتها العسكرية، فضلاً عن عدم تحمل اعباء وتكاليف الاتفاقيات الدولية او حماية الحلفاء في مواجهة الارهاب دون مقابل. (34)

ثانياً: الاداء الاستراتيجي لإدارة الرئيس ترامب تجاه الشرق الاوسط

مما لاشك فيه، إن استراتيجية الرئيس الامريكي ترامب تحمل في طياتها اختلافاً عن الاستراتيجيات التي سبقتها الا إنها لا تبتعد كثيراً عن مبادئ وثوابت تلك الاستراتيجيات، إذ إنها انطلقت من مبدأ "امريكا اولاً" الذي يمكن تحقيقه عبر استراتيجيات التنافس والصراع لضمان المصالح الامريكية، عبر تعزيز القدرات العسكرية والاقتصادية الامريكية، وفرض تفوقها وهيمنتها بإنفراد على تفاعلات النظام الدولي والنظم الاقليمية بالقوة، وبذلك فإنها استراتيجية واقعية تسترشد

بالنتائج لا بالأيدولوجية، وجاء الاداء الاستراتيجي الامريكي يتضمن سياسات وتكتيكات وآليات عديدة للتعامل مع قضايا المنطقة، اهمها ما يأتي:

- سياسة الصفقات: وتعد أحد مبادئ عقيدة ترامب في ادائها الاستراتيجي الدولي، ويرتكز على أن حجم الانخراط الامريكي في القضايا العالمية، لا سيما منطقة الشرق الأوسط، يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع ومكاسب تعزز مصالح الولايات المتحدة، وهذا نابع من تفكير رجل الأعمال الذي يتعامل بمنطق الكسب والخسارة، ومن ذلك صفقات الاسلحة التي عقدة مع المللكة العربية السعودية التي انعكست على الموقف الامريكي المؤيد والداعم لها في حربها ضد الحوثيين في اليمن، وكذلك في صراعها مع إيران. كذلك صفقة الاتفاق النووي الإيراني التي رفضها ويرغب باعادة عقدها على وفق شرط متكاملة.[35]
- التحالفات وتحمل التكاليف: إن التحالفات والشراكات تعدّ احدى ثوابت الاستراتيجية الامريكية لضمان مصالحها، وفي عديد من تصريحاته طالب الرئيس ترامب مراجعة اتفاقيات التحالف والشركات والتعاون مع حلف الناتو، والشراكة مع المحيط الهادي، واتفاقيات وتحالفات الشرق الاوسط، إذ إنه رأى بإنها كانت عبئاً على الولايات المتحدة ولم تحقق لها المزايا المرجوة. لكنه لا يستوعب تعقيدات المصالح السياسية والاستراتيجية، فالعلاقات الأمريكية مع الحلفاء ترتكز على مبدأ تبادل المصالح الاستراتيجية المشتركة في جميع المجالات، ولا يتم التعامل معها بمنطقة المادي.[36]
- تحقيق السلام والاستقرار بالقوة: أشارت الاستراتيجية الى ضرورة مواجهة التهديدات في العالم سيما في منطقة الشرق الأوسط، لدعم أمن دول المنطقة أمام الجماعات الإرهابية، وتعزيز الوجود الأمريكي في العراق الذي تم اثناء الحرب على داعش ومحاولة الحد من الصراع في سوريا، وتحييد الدور الإيراني

وضمان عدم امتلاكه للسلاح النووي، ومن الناحية العسكرية أكدت الاستراتيجية على ضرورة الاحتفاظ بالوجود العسكري للقوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بهدف إحداث توازن القوى، والدفاع عن الحكومات الضعيفة أمام هجمات الجماعات الجهادية، وكذلك تعزيز قواتها الدفاعية في ضد الحركات التمردية بالداخل، والقيام بدعمها في مجال الدفاع الجوي، خاصة أنظمة مواجهة الصواريخ. (37)

- عدم التركيز على التحول الديمقراطي: تؤكد إدارة الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ليست بصدد الانسحاب من الشرق الأوسط بأي حال من الأحوال، وإن اداؤها في التعامل يتم على اساس المصالح المشتركة والتعاون الاقتصادي، مع الدول الحليفة لها لاسيما مصر والسعودية، وإنها لا تتدخل لإسقاط أي نظام دكتاتوري، بل ستتعامل مع كل الحكام الديمقراطيين والاستبداديين، على أن يكون المبدأ هو تحقيق المصالح ألامريكية أولاً.
- تصعيد الصراع مع إيران وفرض العقوبات: تعدّ رؤية الرئيس ترامب تجاه إيران ثابته لا تتغير، التي وصفتها بـ "آفة العالم" " وإحدى الأنظمة المارقة التي تنتهك جميع مبادئ الدول الحرة والمتحضرة". وهاجمت الرئيس ترامب في استراتيجيته إيران بشكل عنيف، ورأى إنها أكثر دولة تمثل تهديداً للمصالح الامريكية في الشرق الأوسط، بهدف الحد من قدراتها وضمان عدم هيمنة أي قوة على الشرق الاوسط، كما رأى أن الاتفاق النووي لم يردعها عن ممارسة بعض الأعمال العدائية والتهديدات داخل الإقليم، (38) وأعلن الرئيس ترامب في 25 نيسان 2018، أن الولايات المتحدة ستمنع أي ممر بري يربط إيران بالبحر الأبيض المتوسط، وذكر قائد القوات الأميركية بالشرق الأوسط، الجنرال "جوزيف فوتيل" في 26 نيسان 2018: "إن دعم قوات سوريا الديمقراطية سيساعد في ضمان منع إيران من الحصول على الممر البري".

فضلاً عن ذلك، قررت الولايات المتحدة الحفاظ على وجودها في منطقة التنف قرب الحدود العراقية–الأردنية وأنذرت الحرس الثوري الإيراني من أنه إن لم يلتزم بالبقاء على بعد 55 كيلومترًا من هذه المنطقة فإنه سيتعرض للقصف، وذلك لمنع تحرك القوات الإيرانية براً من وإلى العراق.[39] كما اعلن في 8 ايار 2018عن الانسحاب من الاتفاق النووي(5+1) الموقع في فيينا 14 تموز2015، وفرض حزمة عقوبات واسعة النطاق في 7 آب 2018 لإرغامها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإصلاح ما تراه عيوبًا في ذلك الاتفاق،[40] وبحسب ترامب، فإن النظام الإيراني "يواجه خيارين: إما تغيير سلوكه المهدّد للاستقرار والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإما الاستمرار في مسار العزلة الاقتصادية"، وأضاف، إنه ما زال "منفتحًا للتوصل إلى صفقة أكثر شمولية تتعامل مع نشاطات النظام كاملةً، بما في ذلك برنامج الصواريخ الباليستية ودعمها للجماعات المسلحة".[41]

- الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي: لم نجد تغيير في استراتيجيات الرؤوساء العشرة من الجمهوريين والديموقراطيين، الذين حكموا الولايات المتحدة طوال الخمسين سنة الماضية، تجاه قضية فلسطين، فقد ظلت "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي الواجب الدفاع عنه، وتغطية احتلاله وجرائمه، ومنع الضغوط الدولية والتهديدات الاقليمية عنها، وضمن مسار الدفاع عنها اكدت إستراتيجية الرئيس ترامب إن إسرائيل ليست سبباً للأزمات فى المنطقة، ورفضت النظر إلى الصراع الإسرائيلى –الفلسطينى بعدّه مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط. [42] وشكّل قرار الرئيس ترامب في 6 كانون الأول 2017 اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، تحدياً جديداً للقضية الفلسطينية، ومستقبل عملية التسوية ومفاوضاتها لإقامة دولة فلسطينية

بالضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت عام 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وجاء هذا القرار بعدّه انتصار لترامب ومعسكره اليميني المتطرف، واستكمالًا لجهود القضاء على دعوات استعادة دولة فلسطين وتجزئة القضية تمهيداً لتصفيتها مع تعزيز الهيمنة الاسرائيلية محلياً واقليمياً. (43)

- محاربة تنظيم داعش والتخلي عن اسقاط النظام السوري: مثلت الأزمة السورية وتداعياتها أحد مجالات التغيير في اداء إدارة ترامب، كونها قضية رئيسة في ملف العلاقات الأمريكية – الروسية، وقد أظهرت تصريحات ومواقف ترامب انتقد بشدة لسياسة إدارة أوباما في دعم المعارضة السورية المسلحة، والتركيز على تنحية الرئيس السوري، ورأي إن الأولوية هي لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا. وفي مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز 14 نيسان 2016، قال ترامب: "أنا لا أقول الأسد رجل جيد، لأنه ليس كذلك، ولكن مشكلتنا الكبيرة ليست الأسد، بل تنظيم الدولة "داعش"" (44)، ونلاحظ إن الخيارات الأميركية في الملف السوري ضيقة ومحدودة وأن دورهم ينحصر في السعي لإضعاف الدور الإيران وحزب الله مع تعزيز دور حلفائهم في ما يسمى المناطق المحررة لاسيما المنطقة الكردية في الشمال السوري، محاولةً لإعادة إعمار بعض المناطق، وضخ الأموال إليها، لتأسيس مناطق نفوذ داخل سوريا، هذا ما يعني نفوذاً أميركياً مستداماً فيها، وبذلك العمل على ضبط التوازنات الإقليمية. كما إن إدارة ترامب لاترغب بالتدخل المباشر في سوريا لانه سيؤثر سلبا في الاقتصاد الأمريكي. (45)

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة ليست بصدد الانسحاب من الشرق الأوسط، كما ان الاداء الاستراتيجي لإدارة الرئيس ترامب يتعامل ببراغماتية عالية، وبطريقة متناقضة مع كل حالة أو قضية في الشرق الاوسط، ويتكيف مع المتغيرات المنطقة كافة. كما انها تسعى إلى تحقيق الاستقرار عبر تعزيز او استخدام

القوة العسكرية والاقتصادي الأمريكية، لضمان مصالحها واهدافها اولاً، وفض الازمات والنزاعات في المنطقة وفقاً لرؤيتها ورغباتها ثانياً.

المحور الثالث: مستقبل الشرق الاوسط في ظل الاداء الاستراتيجي الامريكي

يتزايد الاهتمام بمعرفة مستقبل منطقة الشرق الأوسط مع ظهور متغيرات جديدة وازمات متجذرة تعصف بالمنطقة برمتها، فلا سلام ولا رخاء عالمي دون استقرار وأمن الشرق الأوسط ولا يمكن تحقيق ذلك قريباً في ظل حالة الاضطرابات وعدم اليقين وتموضع القوى الاقليمة والدولية لحماية مصالحها الاستراتيجية، وارتباطها بتحالفات المصالح الذي يتغير بسرعة حال انتهاء المصلحة ويؤدي الى زيادة حدة الصراعات والتنافس، وهو ما يزيد من صعوبة ضمان مستقبل أكثر استقراراً وامناً لدول المنطقة. كما إن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بعدّها قوى حاكمة لتفاعلات المنظومة الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لضمان مصالحها المتعارضة مع مصالح القوى الدولية والاقليمية، وقد ألقى كل ذلك تأثيراته الواضحة على الأوضاع الجيوستراتيجية للمنطقة التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وقد اتبعت الولايات المتحدة عديداً من مسارات الاداء الإستراتيجي نظراً لتزايد حدة الصراعات والازمات وارتفاع تكاليف أدارتها، وتباينت تلك المسارات بحسب طبيعة البيئة الدولية، ومحددات البيئة الإقليمية والمحلية لدول المنطقة. ومما لا شك فيه، إن استشراف مستقبل المنطقة يتطلب حساب المتغير الامريكي وادائه الاستراتيجي، وهو ما يضعنا امام خيارات ومشاهد مستقبلية تتقاطع أو تنسجم مع أهدافها ومصالح القوى الفاعلة والمؤثرة في مسارات الاحداث، واهم تلك الخيارات المستقبلية مايأتي:

أولاً: مشهد استمرار ظاهرة التأزم والصراع

ينبثق مشهد استمرار ظاهرة التأزم والصراع من رؤية مستقبلية تحليلية لواقع البيئة المحلية والخارجية الراهنة والازمات المتعددة التي تمر بها دول الشرق الاوسط، وتفرض عليها متغيرات وظواهر غير محسوبة، يترتب عليها تكاليف وخسائر وتهديدات مستقبلية كبيرة، توكد استدامة حالة الصراع والتنافس.

وبذلك فإن التلاقي والتعارض في مصالح القوى الدولية والاقليمية دعم عملية تفكيك وتقسيم منطقة الشرق الأوسط وزاد من حدة الاضطرابات السياسية والتهديدات الأمنية فيها، وسعت القوى الدولية والاقليمية المؤثرة في الشرق الأوسط لاستغلال حالة عدم الاستقرار عبر ادائها الاستراتيجي لضمان مصالحها ومكانتها الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية، وهو ما يضعنا امام صور ونماذج مستقبلية لظاهرة عدم الاستقرار، ومنها ما يأتي:

1- ادامة وتأجيج الصراعات المحلية: كشفت مراجعة التطورات التي نتجت عن مرحلة الحرب على الارهاب عام **2001** واحتلال العراق عام **2003**، وثورات الربيع العربي عام **2011**، من ازمات محلية واقليمية تؤكد توطئ القوى إقليمية بدعم دولي في تأجيج الصراعات الداخلية، وإدارة حروب بالوكالة لضمان مصالحها، على غرار الدور الإيراني في سوريا والعراق، والسياسات التركية تجاه سوريا والعراق وليبيا، كذلك الدور السعودي في اليمن، إذ قامت هذه الدول بتسهيل إمداد الميليشيات المسلحة والتنظيمات المتطرفة بالمال والسلاح، وتدريب وتأهيل الكوادر عسكريًّا، بهدف إضعاف وتفكيك الدول العربية الضعيفة من الداخل.

3- إثارة الانقسامات الطائفية والعرقية: تقوم دول الهوامش باستغلال الانقسامات المجتمعية لإثارة عدم الاستقرار السياسي، وزيادة حدة الاستقطاب السياسي.

4- عسكرة العلاقات الاقليمة: إذ ان تصاعد اعتماد دول "الهامش لإقليم الشرق الاوسط"، فضلاً عن التنظيمات المسلحة على سياسات التدخل العسكري المباشر وغير المباشر عقب الثورات العربية عام 2011، صاغة اتجاهات شديدة العدوانية تجاه دول او مدن وشعوب المنطقة، إذ قامت تركيا وإيران بالتدخل العسكري في العراق وسوريا، ودعمت إيران ميليشيات الحوثيين عسكريًّا وماليًّا ضمن الحرب بالوكالة التي تخوضها ضد التحالف العربي، فضلاً عن ذلك قيام "دول الهوامش" بتأسيس قواعد عسكرية داخل دول المنطقة الهشة وفي امتداداتها الجيو-اقليمية في شرق إفريقيا وشرق المتوسط، وهو ما يمكن عدّه تطبيقًا لسياسات "شد الأطراف ثم بترها"* لادامة الصراع وتفتيت المنطقة واعادة تقسيمها.(46)

ومما لا شك فيه، إن منطقة الشرق الاوسط تحتوي على عديد من عوامل الضعف ومتغيرات الاختلال في موازين القوة التي تسهم وتدعم مشهد استمرار ظاهرة التأزم والصراع بقوة، وتعدّ عناصر قوة تؤكد استمرار هذا المشهد على الاقل في المستقبل القريب، هي مايأتي: -

1- انعدام المؤسسات الإقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط مثل "آسيان" و"شنغهاي" في آسيا، و"ميركسور" في أميركا اللاتينية التي تؤدي ادواراً فاعلة ضمن اقاليمها، بينما لم تؤدي الجامعة العربية أدواراً فاعلة في منع الحروب أو تسوية الصراعات والنزاعات التي تخوضها دول المنطقة.

2- اختلال موازين القوة الجيوبوليتكية بين دول الشرق الأوسط، بحيث تعرف بعض الدول فيه بصفتها "قوى إقليمية محتملة" مثل: إيران وتركيا و"إسرائيل" والسعودية، فضلاً عن مصر، ولا تملك أي من تلك القوى تفوّقاً يمكنها من التغلب على قدرات باقي القوى مجتمعة، ما يدفعها الى الدخول في سباق التسلح والاتجاه نحو مزيد من الحروب والصراعات.

3- عدم وجود دولة قائد او انموذج يقتفى اثره، فقد عرف الشرق الأوسط بعد قيام الدول الوطنية، سياسة إقليمية واحدة، مفادها "تكتل الدول الوازنة فيه لمنع أي من اللاعبين الإقليميين من تولي مركز القيادة الإقليمية". هكذا كانت حال مصر من 1955 حتى 1967، وحال إيران من عام 2003 حتى الآن. في حالة مصر سابقاً تحالف باقي القوى الإقليمية المحتملة الأخرى ضد الدور الإقليمي المصري، وفي حالة إيران الراهنة تصطف باقي القوى الإقليمية مثل تركيا والسعودية و"اسرائيل" المحتملة لمواجهة إيران في تكرار لذات السياسة التي عرفتها المنطقة سابقاً. (47)

4- غالباً ما تشهد دول المنطقة في ازماتها وصراعاتها البينية اصطففات ضمن التحالفات الدولية لإضعاف "كسر شوكة" بعضها البعض، وتنضم لمحاور القوى الدولية التي تسعى لتقاسم مصالحها وتحقيق اهدافها على حساب بقية دول المنطقة.

5- فضلاً عما تقدم، أن جميع صراعات المنطقة لم يتم حلها أو معالجة أسبابها، وذلك على مدي المراحل المتعاقبة، وأحيانا المتباينة، من تاريخ المنطقة في التاريخ الحديث والمعاصر، سواء ما قبل الحرب الباردة، أو خلالها، أو بعدها حتى مطلع القرن الحالي. بل إن صراعات المنطقة من الناحية النوعية شهدت زيادة في درجة تعقدها، ومن الناحية الكمية، تضاعف عددها، وتفرع بعضها إلى صراعات رئيسة، وأخرى فرعية مرتبطة بها. (48)

6- لم يجتمع دول الممنطقة على عقيدة أمن واحدة كالتي اجتمعت عليها دول حلف الأطلسي ولا على منهج تنموي واحد كالذي اجتمعت عليه دول الاتحاد الأوروبي. لكنها بقيت معظم دولها معلقة بين ضرورات الارتفاع إلى مستوى الدولة الوطنية أو التمسك بوضع دولة العائلة الواحدة.

هذا في ظل عناصر الضعف المحلية التي تمر بها اغلب دول المنطقة التي تعرضت الى موجة التغيير الجيوسياسي، وادخلت المنطقة في حالة تأزم وصراع سوف تستمر في المستقبل القريب، وستترك تأثير واسع المدى على التفاعلات المنطقة والنظام الدولي، فضلاً عن تأثيرها السلبي في تفكك وتجزئة المنطقة.

ثانياً: مشهد فرض السلام الامريكي

ينبثق مشهد السلام الاميريكي بـ(**Pax-Americana**)* عن رؤية مستقبلية تحليلية لاستراتيجية واداء الولايات المتحدة الامريكية في ضبط ايقاع الازمات والصراعات المتصاعدة في منطقة الشرق الاوسط، الذي يبنى على فكرة فرض السلام الأميركي في جميع أنحاء العالم تحت القيادة الأميركية باستخدام القوة او التهديد باستخدامها، ما يمنحها حق التدخل في أي أزمة عالمية للحفاظ على السلام العالمي. ويشار الى ان الاداء الاستراتيجي لإدارة الرئيس دونالد ترامب لا يزال يسير تبعاً لرؤية القرن الأميركي، وينصب هدف هذا المشروع على تحقيق "السلام الأميركي"، عبر التأكيد على الدور الأمريكي وحتمية القيادة المستقبلية لدول العالم. ولذلك لم تتغير الرؤية الأميريكية في الاستراتيجية الجديدة للرئيس ترامب، في سعيها نحو الزعامة والهيمنة، على وفق شعار "الحفاظ على السلام عبر استخدام القوة"، وهو شعار يحمل في طياته قدراً كبيراً من العدوانية، ويفتح المجال للصراعات المسلحة المحلية، مروراً بالبيئة الإقليمية والدولية، ولذلك لا يمكننا الفصل بين ما يحدث إقليمياً وبين ما يحدث على الساحة الفلسطينية، إذ لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الاوسط دون ايجاد حل جذري للصراع الفلسطيني-"الاسرائيلي". (49)

ومما لاشك فيه، إن التغيير في استراتيجية إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، تمثلت بتطبيقه سياسات وآليات اداء عديدة ترتكز على مبدأ سياسة الامر الواقع، هي:- (50)

1- بناء تحالفات عسكرية ذات ابعاد طائفية وجيوسياسية، إذ يعكف الرئيس الامركي على تشكيل لإستعادة المكانة الامركية عبر اعادة رسم خطوط "السلام الامريكي"، وبشكل اكثر صراحة تأسيس "محور عربي-إسرائيلي" لمواجهة إيران وطموحاتها النووية، ووضع حد للأنظمة المعادية والمهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة ان العسكر الذين يحيطون بترامب الان ويثق بهم يرون انه تم تخطي الخطوط الحمراء الامريكية مراراً وتكراراً سواء في سوريا وغيرها من مناطق النزاع، لذا يرى ترامب انه حان الوقت لرسم الخطوط مرة اخرى.

2- إعادة بناء طبيعة العلاقات الامريكية- مع دول الشرق الاوسط على مبدأ "التجارة والأمن للتجارة والأمن" بدل المبدأ السابق "النفط مقابل الامن" ويمثل ذلك انعكاس لشخصية "الرئيس التاجر".

3- بناء اقتصاديات عربية قوية وإقامة شراكة استراتيجية ترتكز على المصالح المشتركة لاسيما مع السعودية ومصر، ودفع تكاليف الاداء الاستراتيجي الامريكي في المنطقة.

4- ضبط التوازن الجيوسياسي بين الحلفاء والاعداء عبر تعزيز الوجود الامريكي العسكري فيها.

5- إن مبادرة السلام الامريكية لانجاز وتسوية الصراعات في الشرق الاوسط، يكون أطرافها دول التحالف الامريكي في المنطقة مع أطراف اخرى غير متحالفة مع الولايات المتحدة مثل النظام السوري والنظام الايراني والنظام الفلسطيني والحركات او الاحزاب السياسية-المسلحة، ستحل الخلافات بين الحلفاء ولكنها ستلاقي صعوبات وعدم رضى من الأطراف الذين يعدّون اعداء بنظر الولايات المتحدة.

6- إن "خطة السلام الفلسطينية" او "صفقة القرن" او "فرساي فلسطينية" هي مجرد استراتيجية لفرض شروط "اسرائيل" على الفلسطينين، كما حدث في الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة "لاسرائيل"، أن تمرر صفقة لا تتضمن الحد الأدنى من المطالب العربية والفلسطينية، ولا يمكن لأي زعيم فلسطيني أو عربي يمكنه أن يقبل بمثل هذا الحل، الذي يعدّ تصفية للقضية الفلسطينية ورضوخ كامل "لإسرائيل".[51]

7- منع ايران من تطوير التكنولوجيا والاسلحة النووية وبقية دول المنطقة باستثناء "اسرائيل"، والسعي للقضاء على التيارات الاسلامية-المسلحة والتنظيمات الارهابية في المنطقة.

يلاحظ إن المطامح بتحقيق السلام في المنطقة عالقة بشبكة من الازمات والصراعات ذات الابعاد الاقليمية والدولية، مثل في المواجهة المتصاعدة بين المملكة العربية السعودية وإيران، والتنافس التركي الايراني على مناطق النفوذ الاقليمية، والبرنامج النووي الايراني، وسباق التسلح، والازمة الخليجية مع قطر، والحرب في اليمن، فضلاً عن الازمة السورية وتداعياتها على المنطقة، وكذلك الفوضى السياسية في لبنان والعراق، ستجعل مهمة تحقيق السلام شبه مستحيلة على وفق استراتيجية الرئيس ترامب واداء ادارته الاستراتيجي المستقبلي.

ومما تقدم نرى إن هذا المشهد يحمل عديداً من نقاط الضعف التي تجعل منه سلاماً جزئياً وهشاً ومؤقتاً، ومن اهم تلك النقاط ما ياتي: -[52]

- **فرض السلام عبر استخدام القوة ينتج عنه مزيد من الازمات والصراع.**
- **لا يوجد مشروعية للسلام القائم على اساس المصالح بدلاً عن المبادئ والتشريعات والقوانين الدولية التي تضبط حركة وتفاعلات وحدات النظام الدولي والنظام الاقليمي.**
- **تطبيق سياسة الامر الواقع على النزاعات والازمات في المنطقة دون تقديم حول جذرية لها، كما هو الحال مع الازمة السورية وفسح المجال أمام القوى الدولية**

والاقليمية بفرض نفوذها وتحقيق اهدافها على حساب الشعب السوري ودول المنطقة.

- تطبيق سياسية الاغراء والصفقات فضلاً عن التهديد او فرض العقوبات الاقتصادية في تشكيل "محاور السلام" الاقليمية في المنطقة، لايحقق الا سلاماً مؤقتاً.
- تشكيل التحالفات والتحالفات المضادة بين القوى الاقليمية والدولية لايدعم استدامة السلام. إذ إن تزايد نفوذ القوى الدولية والاقليمية تصعد من احتمالية صراعات النفوذ والهيمنة، ومعارضة روسيا والصين فضلاً عن تركيا وإيران للخطط الامريكية في المنطقة وبناء تحالف مضاد لافشالها.
- ازدواجية المعايير السياسية والقانونية في التعامل مع أطراف النزاع، كما ان التحالف مع طرف ضد الاخرى يضعف الثقة بعمليات السلام. (53)
- اتساع محاور الصراع بمختلف اشكالها في منطقة الشرق الاوسط، وعدم اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بتقديم حلول حقيقة لمشاكل المنطقة منح هامش حركة لدول الكبرى للتدخل في إدارة شؤون المنطقة وتوجيهها بحسب مصالحها، وأصبح من غير الممكن السيطرة عليها او حلها باستخدام التهديد والقوة في ظل الاداء الروسي المنافس والموازي للاداء الامريكي.

وبعد تحليل جوانب من الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه اهم قضايا وازمات الشرق الاوسط، نجد ان الاداء الامريكي المضطرب والمرتكز على ضمان وتعزيز المصالح الامريكية اولاً واخراً لا يدعم تحقيق السلام في المنطقة، بل يثير الكثير من الشكوك والقلق تجاه مشروع اسلام الامريكي، ويزيد من حدة الصراعات القائمة، وقد يؤدي ذلك الى انهيار منظومة الشرق الاوسط نحو مستقبل يشهد ترتيبات جيوسياسية وجيواستراتيجية غير متوقعة.

ثالثاً: مشهد التغيير نحو التقسيم ورسم خريطة جديدة للشرق الاوسط

ينبع هذ المشهد من رؤية مستقبلية لما تعيشه المنطقة من صراعات معقدة ومتغيرات تفرضها مصالح القوى الدولية والاقليمية الفاعلة فيها، إذ تتسارع طروحات تقسيم منطقة الشرق الأوسط لإعادة رسم خريطته بحدود جيوسياسية وديمغرافية ومتغيرات جديدة للمنطقة، لاسيما في ظل الاداء الاستراتيجي الصراعي والتنافسي المتصاعد اقليمياً ودولياً.

كما هو معلوم أن غاية الصراع في الشرق الأوسط هو احداث تغيير جذري، بالتوسع والهيمنة، وقد قدمت عديداً من خطط التقسيم والسياسات تجاه المنطقة قديماً وحديثاً، بهدف تفتيت وإعادة تقسيم المنطقة وسم حدود جديدة للدول التي تمر بحالة فوضى جيوسياسية؛ بسبب سوء إدارة الأنظمة السياسية، وتزايد تدخلات القوى الدولية والاقليمية (الولايات المتحدة ورسيا والصين، فضلاً عن إيران وتركيا والسعودية و"اسرائيل")، مثلما يحدث آلان في سوريا واليمن.[54]

ومن بين تلك المخططات الاستراتيجية لتقسيم المنطقة، منها: خطة اودد ينون رجل الاستخبارات الاسرائيلي، نشر في مجلة "كيفونيم" التي تصدرها "المنظمة الصهيونية العالمية" في القدس (العدد 14، شباط 1982)، تهدف لتجزئة المنطقة باكملها الى دويلات، وتنطلق الخطة التركيز على الانقسامات العرقية والدينية.[55] كما برز اسم "برنارد لويس "* بقوة عندما وضع أول مخطط مكتوب مدعماً بالخرائط لتقسيم الدول العربية، في عام 1980 بعد تصريحات أدلى بها مستشار الأمن القومي الأمريكي الاسبق بريجيسينكي قال فيها "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعدا هي كيف ستشعل نيران حرب خليجية ثانية تستطيع خلالها تصحيح حدود "سايكس بيكو" في المنطقة". ووافق الكونجرس الأمريكى بالإجماع، في جلسة سرية عام 1983على مشروعه، وتم

اعتماده وإدراجه ضمن الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية في تطبيق خرائط برنارد لويس بوصفه مهندس "سايكس بيكو2".[56] ولأجل تحقيق ذلك، ظهرت التزامات دولية واقليمية تنهج مسارات مختلفة سعياً إلى تحقيق مصالحها وتحقيق اهداف مرحلية متناغمة مع مشاريع وطروحات التقسيم، ومنها تطبيق "نظرية الفوضى الخلاقة"*، و"التحول الديمقراطي"، و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" و" الشرق الأوسط الجديد"* عبر إثارة النزاعات والازمات وتشكيل التحالفات والتحالفات المضادة وتشكيل التنظيمات المسلحة والجماعات الاهابية ودعمها.[57]

وفي خضم المتغيرات الدولية والاقليمية، فضلاً عن المتغيرات المحلية التي تواجه دول الشرق الأوسط وشعوبها تفرض عليها مزيداً من التهديدات والصراعات، التي تعد نقاط ضعف تسهم في تعزيز مشهد تقسيم وتفتيت المنطقة ورسم خرائط جديدة، ومن تلك المتغيرات والتهديدات ما يأتي:-[58]

1- تصاعد مخاطر التيارات المتشددة والجماعات المسلحة في المنطقة، وظهور وتمدد ما يمكن وصفه بـ"الدويلات الجهادية"، وما تستقطبه من عناصر متطرفة وشديدة العنف من مختلف مناطق العالم ودوله.

2- تزايد عمليات التطهير العرقي، وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية تبعاً لاعتبارات إثنية وطائفية للمنطقة، كما حدث في سنوات تصاعد العنف الإثني في العراق، وبشكل أكثر خطورة فيما تشهده سورية.

3- حضور البعد الطائفي في التفاعلات الجيوسياسية، الذي أدى الى ظهور أقطاب ومحاور قوى ذات أبعاد طائفية ترتكز على كسب عواطف الشعوب لشد الدول فضلاً عن الفئات والاحزاب الطائفية الى جانبها، كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا.

4- ارتفاع حدة التنافس الدولي الامريكي – الروسي على مناطق النفوذ سيما الشرق الاوسط وتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لأطراف النزاع فيها يؤدي الى شحن الصراعات والازمات فيها، نحو تشكيل المشهد الجيوسياسي من جديد في ضوء مصالح تلك القوى.

5- زيادة عديد الدول الضعيفة والمنهارة التي تتسم بتراجع سيادة القانون والنظام وفقدان مؤسسات الدولة القدرة على حماية مواطنيها وتلبية حاجاتهم، كما أنها وعلى المستوى الدولي تفقد المصداقية وينظر إليها كمصدر تهديد للأمن والاستقرار الاقليمي والعالمي. وما يؤكد ذلك، ما كشفه تقرير "مؤشر الدول الهشة" الصادر عام 2017 عن مؤسسة "صندوق السلام" ومجلة "الفورين بوليسي" الأمريكية عن تردٍّ حادٍّ في أوضاع دول الشرق الأوسط التي تقع غالبيتها ضمن فئة الدول الأكثر ضعفًا والأقل استقرارًا في مؤشر الدول الهشة، باستثناء دول الخليج العربي فإن الإقليم بأكمله يمثل مركزًا جغرافيًّا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في العالم، كما أن التأثيرات الارتدادية لتصدع الدول والصراعات الداخلية الحادة بالإقليم وتدفقات ضخمة للاجئين والهجرة غير الشرعية، وتصاعد غير مسبوق للتهديدات الإرهابية والأزمات الديموغرافية، والتحديات الاقتصادية والتنموية، وتزايد الانكشاف الخارجي للإقليم، إذ أصبحت التدخلات الخارجية وأدوار القوى الدولية من المُسلّمات ضمن المعادلات الجديدة للتفاعلات الإقليمية. فضلاً عن ذلك، ما تشير إليه تقديرات البنك الدولي، إلى تراجع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.8% عام 2017 مقابل 5% في السنة السابقة.[59] لاحظ الشكل رقم (1)

6- وتبعاً لتقرير مؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في 21 شباط 2018، الذي يكشف عن معلومات تبعث على القلق، إذ إن 19

من 21 دولة عربية تحصل على أقل من 50 نقطة في مؤشر إدراك الفساد لعام 2017، ويعد "العراق، وليبيا، والصومال، والسودان، وسوريا، واليمن" من الدول الأسوأ أداءً ضمن المؤشر؛ بسبب ضعف المؤسسات، والصراعات المحلية، وفي خضم ذلك تآكلت أشكال الحكم الرشيد كافة.[60]

7- وضمن مؤشر الحرية الصادر عن مؤسسة "فريدوم هاوس"، نجد ان تونس تصدرت 22 دولة عربية؛ بحصولها على درجة إجمالية بلغت 70 نقطة، مقابل السعودية التي حصلت على سبع نقاط فقط، وكانت هي الدولة العربية الوحيدة التي جاءت تحت تصنيف دولة حرة، فيما صنفت خمس دول عربية تحت تصنيف "حرة جزئياً"، هي (جزر القمر ولبنان والمغرب والأردن والكويت)، فيما كانت بقية الدول العربية، البالغ عددها 14، تحت تصنيف دول "غير حرة"، وتذيّلت سوريا التي الترتيب بحصولها على درجة إجمالية بلغت (-1).[61]

الشكل رقم (1)

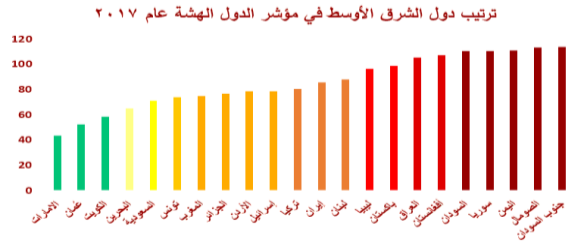

المصدر: Fragile States Index 2017",Washington, Fund for Peace, May 2017

وفي خضم تلك المتغيرات والتطورات التي تعيشها المنطقة، وإنتهاء عهد الدول القومية "القوية" مثل مصر، وسوريا، والعراق، والسعودية، التي كانت تحقق توازن استراتيجي يضبط استقرار المنطقة، والاتجاه نحو تشكيل محاور طائفية تجاذبات دولية وإقليمية، تسهم في استمرار إختلال بيئة الشرق الاوسط فضلاً عن تراجع وإنهيار الدول التي تعرضت للتغيير السياسي، ومن ما تقدم نجد إن المستقبل القريب

لمنطقة الشرق الاوسط ستشهد استمرار ظاهرة الصراع والتأزم، وضمن مشهد السلام الامريكي ليس هناك ضمان حقيقي من الولايات المتحدة لتسخير امكاناتها في استعادة وضبط حالة الاستقرار وتحقيق سلام يشمل دول المنطقة كافة، وفي ظل تلك التحديات والتهديدات الاقليمية والدولية، ستكون دول المنطقة امام تحدٍ حقيقي غير قادرة على مواجهته، وبذلك ستحكم المنطقة بأهداف ومصالح القوى الاقليمية والدولية واسعة النفوذ لتقسيم وتفكيك دول المنطقة الضعيفة.

الخاتمة

في خضم الاداء الدولي التنافسي والصراعي تجاه المنطقة وقضاياها، والسعي الحثيث لحماية مصالحهم واهدافهم الذاتية، عبر إدارة الصراعات والازمات او ادامتها للحفاظ على منطاق النفوذ والهيمنة عليها، نرى ان منطقة الشرق الأوسط لم تعد تحظى بمكانه مهمة في الاستراتيجية الأمريكية، نتيجية اتساع نطاق تلك الازمات والصراعات تَمَزَّق فيه النظام الإقليمي فيه، فضلاً عن ارتفاع تكاليف واعباء ادارتها او حلها، الامر الذي دفع بالاداء الاستراتيجي الامريكي لتشكيل تحالفات وتألفات تدعم اهدافها، وفسح المجال للقوى الدولية والاقليمية للتدخل في المنطقة، ودعم أطراف محلية واقليمية من الدول او المنظمات والجماعات المسلحة لاداء ادوار بديلة عنها. من هنا كان التدخّل الروسي المباشر على خط الأحداث في الازمة السورية منذ عام **2011**، والتدخل التركي والايراني و"الاسرائيلي" بأهداف مختلفة وبآليات متشابه في سوريا والعراق ولبنان، والتحالف الذي أنشأته السعودية للسيطرة على اليمن كحديقة خلفية لحدودها ولممراتها المائية وكذلك التحالفات التي ترسم تحت عنوان محاربة الإرهاب والتطرف. ومما تقدم تم التوصل الى نتائج عدة، اهمها مايأتي:

1. لا يُتوقع في المستقبل القريب، أن تتمكن دول الشرق الأوسط من الخروج من حلقات التصدع والصراع؛ بسبب تعثر جهود إدارة ومواجهة الازمات

والصراعات المحلية، فضلاً عن حالة الاستقطاب الطائفية والعرقية في البنية الاجتماعية، وتهديدات الإرهاب والتطرف، والانهيار في مؤسسات الدول الضعيفة، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الاتجاهات الانفصالية لدى دول المنطقة.

2. لايمكن الارتكاز على إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حل أزمات وقضايا او إحداث أي تغيرات إيجابية لصالح منطقة الشرق الاوسط، فقد غلبة النزعة البراجماتية على الاداء الاستراتيجي الامريكي، بعيداً عن مبادئ الحرية والعدالة، فضلاً عن ذلك ان الاختلالات الموجودة في هيئات صنع القرار الأمريكية. وبذلك فإن الارادة الامريكية لن تتمكن من فرض نظام إقليمي على وفق شروطها.

3. إن توظيف استخدام القوة او التهديد بها في مواجهة ازمات وقضايا المنطقة، كما ان تشكيل تحالفات ذات محاور وابعاد طائفية وبرغماتية، فضلاً عن ارتفاع حدة الاستقطاب الدولي والاقليمي، سيؤدي في المستقبل نحو مزيد من الصراعات والحروب في المنطقة بدلاً من تحقيق السلام والاستقرار.

4. إن تأثير الاداء الاستراتيجي الأمريكي أصبح أكثر سلبياً في مستقبل الشرق الأوسط، كما إن تحركات القوى الاقليمية فيه تأتي استجابةً لاهداف وتطلعات استراتيجيات القوى الكبرى المتنافسة والمؤثرة في التفاعلات الدولية، وهو ما يجعل ضبط حالة الاستقرار اماراً صعباً.

Strategic performance of the United State towards the Middle East under President Trump - A Future Study

Dr.Mohammed
Myaser Fathi

Abstract

The strategic performance of the United States depends on dealing with the Middle East countries and its variants on several bases and motives that enabled them to achieve American

hegemony and invest its interests at the expense of the region countries. Within this performance, the administration of the United State President Donald Trump presented the Strategic Document on December 18, 2017, which focused on the principle of "America First", to determine the direction of future US strategic performance in the formulation of means of cooperation and intersections or hostility in addition to interests and threats. The future vision of the Arab region and the Middle East as a whole, this strategy is based on the fact that it did not include any American commitment to promoting peace and stability in the world, especially the Middle East.

According to that, American strategic performance will be directed towards multiple policies, including the policy of axes and crisis-making rather than resolving it and preventing stability for the preoccupation of major powers that seek to safeguard their interests and limit sovereignty or hegemony of the United State over the region.

Key words: the United State strategic performance, Future of the Middle East, President Donald Trump's strategy, American peace.

قائمة المصادر والهوامش

*** هو مصطلح ذات دلالات سياسية واستراتيجية وجغرافية، وقد استخدام في خمسينيات القرن التاسع عشر في مكتب الهند البريطاني (British India Office)، وأصبح هذا المصطلح معروفاً على نطاق واسع عندما استخدمه الخبير الاستراتيجي في البحرية الأمريكية ألفريد ثاير ماهان في عام 1902، كما أنه ارتبط ارتباطا وثيقاً بالمصالح الاستعمارية الغربية والامريكية كونه احد محاور النفوذ الجيواستراتيجية للقوى الاستعمارية في اوربا وامريكا، ويشمل المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، متمثلةً بالدول المتفق عليها من اغلب البحاحثين هي دول الخليج العربي الستة، فضلاً عن العراق، ومصر وسورية ولبنان والأردن، وإيران وتركيا ويبدأ الخلاف حول وضع إسرائيل، ودول المغرب العربي، وإثيوبيا، فضلاً عن باكستان، وأفغانستان، ويعود مصدر هذا الاختلاف إلى غياب العناصر الموضوعية لتحديد نطاق الجيوبوليتكي الإقليمي الشرق أوسطي.**

كمال الدين محمد عثمان مصطفى، اتجاهات الصراع في منطقة الشرق الاوسط بعد نتائج الانتخابات الامريكية، مجلة العلاقات الدولية، العدد السابع، مركز العلاقات الدولية،الخرطوم،2017، ص ص 88-89.

(1) نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 96، بيروت، 2016، ص 5.

(2) كمال الدين محمد عثمان مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(3) نبيل سرور، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(4) للمزيد ينظر: نص اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق، الامانة العامة لمجلس الوزراء،17/11/ 2008، على الرابط: www.cabinet.iq.

(5) احمد ألحارثي، الاتفاقيات الأمريكية وقواعدها العسكرية في الجزيرة العربية، بحث منشور على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الانترنيت) على الموقع: http://www.al_waie.org.htm.

(6) محمد احمد النابلسي، ثورات ملهوفة – قراءة مستقبلية في تحولات الشارع العربي، دار الفارابي، بيروت، 2011، ص 77.

(7) محمد عمر، الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية لعام 2018 وحماية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، اوراق بحثية، 2018، على الرابط:
https://elbadil-pss.org/2018/01/30

(8) نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع– قراءة تحليلية، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص ص 79–80.

(9) تحتفظ القوات الأميركية بنحو 750 قاعدة عسكرية في أكثر من 130 دولة من دول العالم، تتنوّع مهامها المعلنة من القيام بالواجبات العسكرية المباشرة أو أعمال الدعم والإسناد اللوجستي أو القيام بعمليات "حفظ السلام" تحت مظلة الأمم المتحدة. انظر:

Fred Wehling, Workshop on Arms Control and Security in the Middle East III، IGCC Policy Paper 23، June، 1996. P. 6.

(10) مجموعة باحثين، القواعد العسكرية الأمريكية في سورية، مركز حرمون للدراسات، وحدة دراسة السياسات تركيا، 2018، ص 9.

(11) ووفقاً لمجلة "نيوزويك" الأمريكية، في تشرين الثاني 2017، ارتفاع عديد القوات الأمريكية في كل دولة بالمنطقة مقارنة بحزيران الماضي، اذ ارتفع عدد الوجود الأمريكي في مصر من 392 إلى 455، أما إسرائيل من 28 إلى 41، وسوريا من 1251 إلى 1723، وتركيا من 1405 إلى 2265، والأردن 2469 إلى 2730. وفي الدول الخليجية، ارتفع عدد القوات الأمريكية في العراق من 8173 إلى 9122، وقطر من 3164 إلى 6671، والكويت من 14790 إلى 16،592، والسعودية من 730 إلى 850، واليمن من 13 إلى 14، وعمان من 30 إلى 32، والكويت من 14790 إلى 16592، والبحرين من 6541 إلى 9335، والإمارات من 1531 إلى 4240.

American Security Project, US Military Bases and Facilities in the Middle East, Posted By American Security Project on Jun 18, 2018, pp 8-10.

(12) انظر: مجموعة باحثين، القواعد العسكرية الأمريكية في سورية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

(13) محمد ميسر فتحي، التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية–رؤية مستقبلية، مجلة دراسات، العدد 1، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، 2016، ص 30.

(14) Armaments، Disarmament and International Security، SIPRI Yearbook 2018: https ://www.sipri.org/yearbook/2018

(15) سامح عبدالقوي السيد عبد القوي، صور التدخلات الدولية الاسلبية وانعكاساتها على الساحة الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر، القاهرة، 2015، ص 206.

(16) المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) (Qualified Industrial Zone): هو تشريع للكونغرس الأمريكي سُن عام 1996 ليسمح للأردن بتصدير منتجات للولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الجمارك ودون حصص محددة بشرط وجود مكونات ومدخلات من إسرائيل في هذه المنتجات وإنتاجها في المناطق الصناعية المعينة، والتشريع هو "توسعة" لإتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية الموقعة عام 1985، وأعلن أن هدف ذلك هو "دعم عملية السلام في الشرق الاوسط". ظلت الأردن حتى عام 2004 الوحيدة التي أنشأت مثل هذه المناطق، وفي الرابع عشر من ديسمبر 2004 وقعت مصر بروتوكولاً في نفس الإطار مع إسرائيل والولايات المتحدة. نص بروتوكول المنطقة الصناعية المؤهلة (الكويز) بين إسرائيل ومصر، وزارة الخارجة الاسرائلية على الرابط:

http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/2014122007.

(17) Haisam Hassanein، Commercial Diplomacy in the Middle East، Foreign Affairs، January 11، 2017، p 5.

(18) Michael Eisenstadt، David Pollock، ASSET TEST How the United States Benefits from Its Alliance with Israel ،The Washington Institute for Near East Policy،2012، Washington، p p 10-11.

(19) The White House، the National Security Strategy of the United States of America، September، 2006: http//www.whitehouse.com.

(20) مارينا أوتاوي، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط– استعادة المصداقية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2008،، ص ص6–7.

(21) فرانسيس فوكوياما، انهيار الاقتصاد الأمريكي، مجلة نيوز وميك العربية ، العدد 343، 2008، ص21.

(22) للمزيد انظر: عاطف ألغمري، أمريكا في عالم يتغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2009، ص 89–93.

(23) خلف الجراد، أسس التحول المجتمعي الى الديمقراطية ومسالة المشاركة السياسية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 45، دمشق، 2012، ص29.

(24) للمزيد ينظر: نجلاء مرعي، النفط والدماء.. الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا (السودان أنموذجًا) ، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2012، ص37.

(25) سليم كاطع علي، الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لـ(أمن الطاقة)، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، 2017، بحث منشور على الانترنت على الرابط:http://mcsr.net/cat5

(26) انظر: بول سالم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، واشنطن، 2008،ص ص 37–38.

(27) أبو بكر الدسوقي، الثورات العربية : لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 188، القاهرة، 2012، ص ص 50–51.

(28) عادل حسن محمد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، مجلة العلاقات الدولية، العدد الثامن، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، 2017، ص ص 40-41.

(29) نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المتضاربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 188، القاهرة، 2012، ص 55.

(30) عبد الحي زلوم، الارهاب العالمي صناعة أمريكية من المحافظين الجدد من اجل بناء "قرن أمريكي جديد"، صحيفة الرأي اليوم، 1 /9/ 2016، على الرابط: https://www.raialyoum.com/2016.

(31) نقلاً عن: عامر حسن فياض، حقيقة سياسة الإرهاب ومكافحة الإرهاب (قراءة في المسكوت عنه أمريكياً)، مجلة النبأ، العدد 78، بغداد، 2005، ص 14.

* ولد دونالد ترامب يوم 14 حزيران 1946 في مدينة نيويورك، وهو الرابع في أسرة مكونة من خمسة أطفال لأبوين من أصول ألمانية وأسكتلندية. وقد أثر والده في تكوين شخصيته، ويعد أحد رجال الأعمال المشهورين بثرائهم، وفاز في انتخابات الرئاسة الأميركية 2016، ويصنف بأنه قريب من اليمين المتشدد في الحزب الجمهوري. كما عرف بتصريحات ومواقف المثيرة للجدل تجاه إيران، ووقف دخول المسلمين إلى أميركا، وهي تصريحات عززتها قوته العسكرية والاقتصادية.

للمزيد ينظر: مايكل كرانش ومارك فيشر، ترامب بلا قناع-رحلة من الطموح والغرور والمال والنفوذ، ترجمة ابتسام بن خضراء، دار الساقي، بيروت، 2017، ص ص 13-15.

(32) للمزيد ينظر: نهى بكر، استراتيجية الولايات المتحدة في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2018، ص 104.

(33) National Security Strategy of the United States of America, WASHINGTON, December,18-12-2017,https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/Final-12-18-2017.pdf., pp 26-35.

(34) أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 22-1-2017، بحث منشور على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

(35) جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ادارة "ترامب"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 78.

(36) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، 91.

(37) National Security Strategy of the United States of America, Op, Cit, pp 25-26.

(38) Ibid, p 49.

(39) نقلاً عن: روبرت فورد، ما هي سياسة ترامب الحقيقية في سوريا؟، مركز الجزيرة للدراسات، ترجمة أحمد أحمد زروق، قطر، 2018، ص 4.

(40) محمد السعيد ادريس، قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2018، ص 162.

(41) نقلاً عن: محمود مجادلة، العلاقات الأميركية -الإيرانية بعد فرض العقوبات: احتمالات التصعيد والاحتواء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص 9.

(42) نهى بكر، مصدر سبق ذكره، ص 104.

(43) علاء سالم، تعقيدات وتداعيات نقل السفارة الأمريكية للقدس، مجلة السياسة الدولية، العدد 312، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 8102، ص 168. وكذلك: مجموعة باحثين، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7102، ص ص 6–7.

(44) أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص6.

(45) للمزيد ينظر: روبرت فورد، مصدر سبق ذكره، ص ص 6–7.

* هي سياسات ليست وليدة الظرف التاريخي الراهن، بل لها مفكرين ومنظرون منذ العقد الثاني من القرن الماضي، وترتكز على فكرة مد الجسور مع الاقليات وإيجاد مشاكل طائفية او عرقية لجذبها خارج النطاق الوطني، ثم تشجيعها على الانفصال، وهذا هو المقصود بشد الاطراف والبتر لاجل تفتيت الدولة الام واضعافها وسهولة السيطرة عليها، كما هو الحال مع دولة جنوب السودان وسوريا.

محسن صالح، قراءة في دعاوى التفتيت الطائفي والعرقي، مقالات وتحليلات سياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015، ص 7.

(46) Steven Simon and Jonathan Stevenson, Trump's Dangerous Obsession With Iran, https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2018-08-13/trumps-dangerous-obsession-iran.

(47) مصطفى اللباد، كيف نفهم الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط؟، صحيفة القبس الإلكتروني، 22 يناير2018، على الرابط: http://www.alqabas.com

(48) وليد محمود عبدالناصر، جذور الصراعات في الشرق الأوسط .. ومساراتها، مجلة السياسية الدولية، العدد 203، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص 32.

* يعرف (Pax-Americana) بانه مفهومٌ لاتيني، يعني بالإنجليزية السلام العالمي، وقد ارتبط هذا المصطلح بالسلام الروماني والبريطاني (Pax Romana وPax Britannica)، ويعني السلام الذي يجب على الولايات المتحدة الأميركية فرضه على العالم في ظل سيطرة تؤدي فيه الولايات المتحدة دورَ رجل الشرطة الذي من حقه استخدام القوة لتحقيق السلام والأمان. أُستخدِم سابقًا في ما بعد الحرب الأهلية الأميركية، ويربط كثير من منتقدي السلام الامريكي بينه وبين التوسع الإمبريالية، وان الاداء الامريكي ليس لإرساء السلام، بل لتوسيع مجال هيمنتها. المصدر:

Roth Kopf D. Opinion, How Bush, Obama and Trump ended Pax Americana, Washington Post, 2017Jun27, Available at: https://www.washingtonpost.com/news.

(49) للمزيد ينظر: إميل أمين، أمريكا... السلام عبر القوة، مؤسسة الأيام للصحافة والنشر، العدد 10476، القاهرة، 14 ديسمبر 2017، ص 4.

(50) David Rothkopf, How Bush, Obama and Trump ended Pax Americana, June 27, 2017, Available at: https://www.washingtonpost.com/global-2017/06/27.

(51) مايكل يونغ، هل ستحدّد إدارة ترامب موعداً للإعلان عن خطة السلام الفلسطيني–الإسرائيلي؟ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 16 آب 2018، بحث منشور على الرابط: http://carnegie-mec.org/diwan/

(52) للمزيد ينظر: كمال الدين محمد عثمان مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–94.

(53) Marc Lynch، The New Arab Order-Power and Violence in Today's Middle East، https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order.

(54) عادل الجوجري، برنارد لويس سياف الشرق الاوسط ومهندس سايكس بيكو 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2013، ص 32.

(55) Oded Yinon's, A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties, Published by the Association of Arab-American University Graduates, Belmont, Massachusetts, No. 1, 1982, pp 5-11.

* هو عمدة خبراء الشرق الاوسط كما يطلقون عليه في الغرب، وهو بريطاني امريكي من أصل يهودي، والتحق بجهاز المخابرات الامريكي، ثم عين دبلوماسيا ثم اصبح اكاديميا، تمحور مشروعه ورسم خرائطه في اوائل التسعينيات لتقسيم الشرق الاوسط بما يسمي الشرق الاوسط الجديد ومن اجل تنفيذ هذا المخطط وضع خطة التقسيم التي بنيت علي نموزج الامبراطزرية الرومانية.

محمد محمود المطعني، مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي، صحيفة الصدى،23 أبريل، 2017، على الرابط: http://elsada.net/40692

(56) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 3.

* تعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس من أول من استخدم مصطلح نظرية الفوضى الخلاقة، وقد نشرت الواشنطن بوست في 19 أبريل عام 2005 تقريراً مفصلاً حول الحرب الأمريكية على العراق وتقول رايس في تعريف الفوضى الخلاقة "إن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط في البداية، هي نوع من الفوضى الخلاقة التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة الحالي".

* بدأ تداول مصطلح الشرق الاوسط الجديد في الميدان السياسي لأول مرة في تل أبيب، في حزيران عام 2006 على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة غوندااليزا رايس، ويهدف المشروع الى إجراء عملية تغيير شاملة لمنطقة الشرق الأوسط، ورسم خارطة الشرق الأوسط من جديد لتحقيق ما يعتقد أنه استقرار سياسي واجتماعي يضمن المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة وفي صدارتها الطاقة. وفي العام نفسه، قدم الخبير العسكري الاستراتيجي الأمريكي، رالف بيترس في مقال بعنوان " الحدود الدموية.. كيف يمكن رؤية الشرق الأوسط بشكل أفضل" نُشرت في العدد السادس من المجلة العسكرية الأمريكية (Armed Forces Journal) تضمنت خريطة جديدة للمنطقة مقسمة على أساس عرقي ومذهبي. خضر عباس عطوان وعباس سعدون رفعت، سياسة حلف شمال الاطلسي اتجاه الشرق الاوسط–واقع الدور ومستقبله، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الاردن، 2018، ص ص 133–135.

(57) المصدر نفسه، ص 132.

(58) شاهر إسماعيل الشاهر، خرائط ما بعد سايكس بيكو... من التقسيم إلى التفكيك، المركز الديمقراطي العربي، برلين، بحث منشور على الرابط: https://democraticac.de/?p=2017-6-13

(59) تقرير البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية 2018: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/gep-2018

(60) Corruption Perceptions Index 2017, https://www.transparency.org

(61) تقرير مؤشر الحرية العالمي 2018: تونس أفضل عشرة مرات من السعودية. وسوريا تتمسك بـ"-1" على الرابط: https://www.sasapost.com/freedom-in-the-world-2018